بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمجتمع معين. حيث يتجسد التخلف فى كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، سواء مادية أو معنوية، وبمستويات مختلفة ، وسواء كان ذلك فى انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل وسلع وخدمات أو فى إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع . معنى ذلك أنه ليس هناك تقدم مطلق، أى إن الدول المتقدمة بها بعض الجوانب والقطاعات التى تتطلب التنمية باستمرار.

كما أن التخلف ليس مشكلة اقتصادية فحسب ولكنه أيضًا مشكلة وظاهرة اجتماعية وثقافية وسياسية، بمعنى أنه يمس كل جوانب المجتمع، ولذلك فإن التنمية مفروض أن تعمل على تغيير أو علاج أو تحسين وتنمية كل الجوانب السابقة.

وقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، وأصبح المقصود بالتنمية هى تلك التى تضمن حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص أو القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة. وذلك بالعمل على تنمية الموارد - وإطالة عمر استخدامها - والمحافظة عليها من التلوث.

إلا أن هناك مستجدات أثرت على إمكانيات وتوجهات التنمية فى كافة الدول - المتقدمة والنامية - منها العولمة بكل جوانبها، هذا إضافة إلى الثورة التكنولوجية التى غيرت فى قدرات الدول وفقا لما وصلت إليه - أو حصلت عليه - من تلك الثورة التكنولوجية.

وقد أدت هذه المستجدات إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات فى الداخل، وإعادة تشكيل العلاقات والتكتلات فى الخارج. كل هذه الأمور كان لها مردود على سرعة إيقاع التنمية ونتائجها فى العالم.

ذلك مما حدىَ بنا إلى التعرض على عمق موضوع التنمية، وتناوله من خلال وجهة النظر والتجربة المصرية، من حيث أعراض أزمة التنمية فى مصر والتداخل - المخل - بين الأسباب والأعراض لأزمة التنمية والتى يقع الكثيرين فى عدم إمكانية التفرقة بينهما ومن ثم جاءت أساليب العلاج لا تتفق مع الواقع مما أدى إلى تعثر وتدنى معدلات التنمية فى المجتمع المصرى، وتبعثر وتشتت جهود التنمية نتيجة لتعاملها مع الأعراض وليس الأسباب.

كما أن تلك المستجدات السابقة الإشارة إليها أدت إلى تغيرات كبيرة وأساسية

فى الدور الاجتماعى للدولة ـ بعد أن تقلص دورها الاقتصادى ، ومنه يتضح أن هذا الدور ـ الاجتماعى ـ دور أساسى وفاعل فى عملية التنمية واستمرارها وعدالة توزيع عوائدها ، ومن ثم يلزم التعرف على هذا الدور ـ وهو ليس بجديد ـ ولكن محيط تواجده هو المستجد ، وكيفية أداء أو تأدية هذا الدور فى المحيط الجديد .

كما كان للتغير التكنولوجى ـ سرعته ومداه ـ أثر كبير وعلاقة طردية بالتنمية من كافة جوانبها ، ومن ثم أصبح من يملك تكنولوجيا أكثر تطورًا يملك بالتبعية مفاتيح التقدم ، فكان من المنطقى لاستكمال بعض أهم جوانب ومتطلبات التنمية ، تناول موضوع التكنولوجيا .

وقد جائت العولمه بمالها وبما عليها لتغير من نهج التنمية و طريقها وأهدافها ، ومن ثم أستعرض المؤلف سرعة العولمه وانجازاتها ، أهدافها و مبرراتها ، جوانبها الاقتصادية و الثقافيه و التكنولوجية ، وكذلك الجوانب القانونية.

كما تم تناول آليات العولمه و التى تضم منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولى ، و البنك الدولى . كما تم الاشارة الي مخاطر العولمه وأثرها علي الدول النامية.

وجاء الفصل الأخير ليتناول موضوع تنموى تعانى كافة الدول الناميه من آثاره ومشكلاته كمعوقه للتنمية ألا وهو تخلف الريف عن الحضر عامة ، وتخلف الريف بصفة خاصة في تلك الدول . ومن ثم أصبحت التنمية الريفية مدخلاً ضرورياً للتنمية الشامله . حيث تم تناول المفهوم و المبررات و مظاهر و آثار تخلف الريف. كذلك مناقشة تحليلية للبرنامج القومى للتنمية الريفية فى مصر (شروق) من كل جوانبة.

وقد تم تزويد الكتاب بملحق إحصائى من البيانات المستجدة إضافة إلى البيانات المتاحة فى المتن والتى اشتملت فقط على الفترة التى تم خلالها إعداد الورقة .

والله ولى التوفيق .

أ.د. سعد طه علام

ديسمبر 2004